مقاربات تقويم علم النحو في الثقافة العربية اللسانية

* عيشي إبراهيم

مدرس بالتعليم الثانوي التأهيلي – باحث في اللسانيات النظرية ـ المغرب.

*البريد الإلكتروني: aichibrahimbrahim@gmail.com

الاستلام	2025/5/20	المراجعة	2025/6/10	القبول	2025/6/25	النشر	2025/10/1

الملخص:

يبسط المقال المحاولات التقويمية الجريئة التي قصدت علم النحو في ثقافتنا اللسانية عبر تاريخه؛ سواء مع مدرسة الكوفة وعلمائها في مراحله الأولى، أم مع من جاء بعدهم من لغويين قديما وحديثا، حيث جاءت تقويماتهم متباينة وجريئة في كثير من الأحيان، ومؤكدة في الوقت نفسه أن علم النحو محتاج إلى منهج قويم، يخرجه من سمة التعقيد التي مُني بها ردحا من الزمن. إن مدرسة الكوفة رغم اختلافها مع مدرسة البصرة في مسائل نحوية كثيرة، لم يصل بها الأمر إلى ما جاء به ابن مضاء من ثورة على العامل، باعتباره أساسَ علم النحو؛ حيث مهّد الطريق للسانيات العربية الحديثة والمعاصرة معا، لاقتحام علم النحو واقتراح بدائل فردية-في الغالب الأعم-بعدما كانت جماعية مع المدارس النحوية.

إن الكيفية التي حاول بها اللسانيون تقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة عامة، لا يمكن التسليم بها؛ حيث إنها اختارت النظر في علم النحو بوسائل وآليات منقولة وافدة، بعيدة عن الخصوصية التداولية التي اختص بها-اللسانيات العربية الأصيلة- لذلك نجدها لم تتوان في إعلان القطيعة مع علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة، أو دفع علم النحو إلى هدم جملة من الأسس التي انبنى عليها أول الأمر.

الكلمات المفتاحية:

علم النحو، اللسانيات العربية الأصيلة، تقويم، اللسانيات العربية.

Approaches to Evaluating Grammar in Arabic Linguistic Culture

*** Aishi Ibrahim:**

Highschool Education Teacher – Researcher in Theoretical Linguistics – Morocco.

*Email: aichibrahimbrahim@gmail.com

Abstract:

This article aims to present the evaluative attempts directed at Arabic grammar throughout its long history, whether with the Kufa scholars in its early stages or with the linguists who came after them, both classical and modern. Their evaluations varied, while simultaneously confirming that Arabic grammar is in need of a sound methodology to free it from the characteristic complexity it has endured for a considerable period of time. Although the Kufa school differed significantly from the Basra school, it did not go as far as the revolution against the concept of the grammatical agent (al-Amil) considered the foundation of grammar proposed by Ibn Mada. Thus, the paved the way for both modern and contemporary Arabic linguistics to critically engage with Arabic grammar and propose individual alternatives and interpretations, Or push Arabic grammar to demolish a number of the foundations on which it was initially built.

Key words: Arabic Grammar, Authentic Arabic Linguistics, Evaluation, Arabic Linguistics.

المقدمـــــة:

لقد خضع علم النحو العربي عبر تاريخه إلى محاولات تقويمية مستمرة ومتلاحقة، وهذه التقويمات والنماذج نفسها، ليست متوقفة على فترة زمنية بعينها؛ سواء أ كانت قديمة أم حديثة ومعاصرة، حيث ظلت الاقتراحات التقويمية لعلم النحو تقصده من كل جهة، محاوِلة في الوقت نفسه إبراز عيوبه المنهجية تحديدا، فبرزت مجموعة من التقويمات المتفاوتة مضمونا وغاية ثم منهجا.

إن التأكيد على ضرورة إيجاد منهج أنسب لعلم النحو واللسانيات العربية الأصيلة[1] عامة، من لدن اللسانيين قديما وحديثا، لا يعني بالضرورة أن تقويماتهم واقتراحاتهم البديلة جاءت واحدة غير متعددة، بل على العكس تماما، حيث انتقلت مسألة تقويم علم النحو من المجموعة اللسانية، وهو ما لمسناه مع مدرسة الكوفة، إلى الصورة الفردية مع ابن مضاء القرطبي، فتلاحقت المحاولات بعده بالنزعة الفردية نفسها، والجرأة المعرفية أيضا.

إن تقويم علم النحو تقويما جريئا، لا يعني أبدا أن المُقوِّم قد أوجد حلا يتناسب والمقوَّم، لأن عدد التقويمات والمقترحات المطروحة في الساحة اللسانية العربية بعدد اللسانيين عندنا، أو هي تزيد عليهم قليلا، ما دام اللساني قد يقترح أكثر من منهج لتقويم علم النحو عبر أعماله اللسانية، فقد يبدأ بصريا ثم يصبح وصفيا أو توليديا أو وظيفيا. وهذه التقويمات بتعددها وتنوع مشاربها، لم تغير شيئا من واقع علم النحو، ولا من واقع اللسانيات العربية الأصيلة كذلك.

ولما رأينا أن مقاربات تقويم علم النحو تزيد يوما بعد آخر، ارتأينا عرض الهامّ منها، بدءا بالجذور الأولى لهذه المحاولات التقويمية مع مدرسة الكوفة، مرورا بأجرأ التقويمات الأصيلة على الإطلاق، وصولا إلى اللسانيات الحديثة والمعاصرة مع إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف وتمام حسان والفاسي الفهري ومصطفى غلفان وهلم جرا.

وبما أن التقويمات جاءت متنوعة ومنتزعة منزعا مغايرا لما كانت عليه قبل ابن مضاء، فقد دفعنا ذلك إلى بلورة هذه النظرة بمناهج نسير في ضوئها، فاعتمدنا منها المنهجَ التاريخي وقت النبش في أهم التقويمات التي قصدت علم النحو في الثقافة العربية منذ نشأته إلى اللسانيات الحديثة والمعاصرة، وقس على ذلك السياقات كلها التي فرضت علينا استدعاء هذا المنهج.

ولتحقيق ذلك يمكن بسط جملة أسئلة أهمها: ما هي الدواعي والأسباب الدافعة إلى تقويم علم النحو؟ وهل جاءت هذه الأسباب موحّدةً بين القدماء والمحدثين ثم المعاصرين أيضا؟ وكيف كانت تقويماتهم ثم مقترحاتهم البديلة؟ وأيّ مقترَح منها يمكن اعتماده بديلا لعلم النحو؟

إن هذه الأسئلة وغيرها مما لم يتسع المقام لذكره كله، فرضت علينا تقسيم هذا المقال بما يستجيب لمساعيه إلى مباحث بعينها: المبحث الأول: دواعي تقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة من زاوية لسانية حديثة ومعاصرة؛ حيث تكفّل بإبراز أهم الأسباب الدافعة إلى تقويم علم النحو خاصة، وذلك من وجهة لسانية حديثة ومعاصرة. أما المبحث الثاني: الجذور الأولى لتقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة؛ فيعود بنا المبحث إلى الانطلاقة الأولى لتقويم علم النحو في الثقافة العربية اللسانية الأصيلة؛ حيث أبان أن تقويم علم النحو لم يبدأ مع ابن مضاء ولا مع من جاء بعده. أما المبحث الثالث: تقويم علم النحو؛ بين ابن مضاء القرطبي وشوقي ضيف، فجاءت مبينة وجوه التشابه بين مؤلّفي "تجديد النحو" لشوقي ضيف، و"الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي، ثم الكيفية التي نظر بها اللسانيون المحدثون والمعاصرون في علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة عامة.

[1] نذكّر في هذا السياق بأن مصطلح "اللسانيات العربية الأصيلة" مرادف للتراث اللغوي، وعمدنا إلى توليده على غرار ما اعتمده "شومسكي" في تقريب اللسانيات الديكارتية. واللسانيات العربية الأصيلة-في نظرنا- تجمع بين علوم تتصل مباشرة باللغة، مثل: علم النحو والصرف والبلاغة والأصوات وهلم جرا، وعلوم غير لغوية تداخلت مع اللسانيات العربية الأصيلة خدمة لها، مثل: علم المنطق وأصول الفقه والفلسفة وغيرها من العلوم المساعدة.

المبحث الأول: دواعي تقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة من زاوية لسانية حديثة ومعاصرة

تنطلق التقويمات اللسانية جميعها؛ حديثها وقديمها من مبدأ أساس متمثل في أن اللسانيات العربية الأصيلة خاصة، تنخرها جملة من العيوب وصلت بها حد الأزمة في ثقافتنا اللسانية، فلم تستطع بذلك أن تخرج نفسها من التعقيد الذي منيت به أبدا، وهذه العيوب والتعقيدات جُعلت أرضية تسوغ للسانيين تجاوز الوضع الراهن، واقتراح بدائل تيسر النظر في اللغة، حتى "كاد يجمع ناقدو التراث على أن بالنحو العربي عيوبا تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة، ومهمة أساسية من مقتضيات عصرنا ومستلزمات نهضتنا"2. وأضف إلى ذلك أن من مسوغات التجاوز أيضا أن هناك "خلطا منتشرا في أوساط المتخصصين، إذ أن أغلبهم لا يميز التمييز التام بين العربية في حد ذاتها، وبين أوصافها في كتب النحويين وبين ذينكم واستعمالها من أجل التواصل بها. ومن يخلط غفلة أو لغاية بين العربية في ذاتها، والعربية في كتب النحويين، والعربية في أفواه المتكلمين وعلى ألسنتهم لا يتردد في إسقاط تعقيدات النحويين وغموض تصوراتهم على العربية، فيقدمها في صورة الواصفين لها على اختلاف قدراتهم الذهنية ومؤهلاتهم الثقافية"3.

وبهذا يكون اللسانيون المعاصرون-معظمهم- قد أجمعوا على أن علم النحو العربي أو اللسانيات العربية الأصيلة عامة، "عائق في كثير من الأحيان لهاته النهضة في المجال اللغوي والمجال اللساني، وأنا أتحدث عن تجربة كانت الدعوة إلى التراث في كثير من الأحيان وما زالت عائقا للتطور وللتصور ولحل مشاكل اللغة العربية"4. وما ينبغي الإشارة إليه أن هذه المواقف صدرت من لسانيين معاصرين تجاوزوا مرحلة الانبهار بما وفد إلينا، واستفاقوا من استلابٍ خيم ردحا من الزمن، ولم تصدر من زمرة اللسانيين المحدثين الذين يمثلون لسانيات الطليعة5 خاصة، حيث كانت رغبة هؤلاء أشد في نقل ما تعرفوا عليه واكتسبوه من مقولات لسانية ومناهج جديدة، أثناء هجرتهم إلى أوروبا وأمريكا وروسيا وهلم جرا. ويوضح ذلك أنه "لما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوروبا، ورأينا لعلماء اللغات فيها تلك التجارب الصوتية التي يخيل للناظر إليها أنها نوع من السحر بدأ بعض أعضاء البعثات اللغوية يعنون بهذا الأمر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية"6.

ولم تقف هذه الآراء الساعية إلى تبيان عيوب اللسانيات العربية الأصيلة، والبحث عن بدائل لها عند مَن ذكرنا من اللسانيين المحدثين والمعاصرين فقط، بل إن ما لم يذكر منها أضعاف ما ذكر، بالإضافة إلى أنهم "ذهبوا في هذا النقب مذاهب شتى وتباينوا في تشخيص هذه العيوب وتعيين طرق الإصلاح تباينا يجعل الباحث يتساءل عن قيمة هذه الأسس التي اعتمدوها ومدى سلامتها"7. وحتى لا نقابل الهدم بالهدم، التجأنا إلى طلب هذه العيوب وبدائلها من اللسانيين المعاصرين تحديدا، فلم نجد منها غير آراء متفرقة بعيدة عن حقيقة اللسانيات العربية الأصيلة، المبنية على أسس نظرية ومنهجية لا يُقتحم التراث اللغوي إلا بوجودها، وهو ما يجعل الناظر يتساءل عن جدوى هذه الأحكام، التي لم تعط التراث حقه أبدا، "فكيف يصح إذن لمن لا يجيد لغة التراث أن يدعي لنفسه القدرة على تقويمه! فمن أين يقع على حقيقة مضامينه وعلى كنه آلياته!"8

2 عز الدين المجدوب، المنوال النحوي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوسيع، ط:1-1998م. ص:11-12.

3 محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط: 1-2010م، ص:22-23 (بتصرف).

4 عبد القادر الفاسي الفهري، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، ط:1986م، دار توبقال- المغرب، ص:94.

5 نقصد بذلك اللسانيين الذين أدخلوا اللسانيات الوافدة إلى ثقافتنا اللسانية، بعدما تلقوها مباشرة من أساتذتهم الغربيين خاصة، ولعل من أبرز هؤلاء نذكر:

-عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة المصرية، القاهرة ط: الأولى-1941م.

-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1974م

-إبراهيم أنيس في مؤلفه: الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961م

- محمود السعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:1962م. وغيرهم من اللسانيين المحدثين.

6 إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961م ص:6.

7 عز الدين المجدوب، المنوال النحوي: قراءة لسانية جديدة، ص:11-12.

8 طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط:2.ص:10.

إن إعلان القطيعة المعرفية مع اللسانيات العربية الأصيلة، يتطلب من الناظر أولا النظر فيها من حيث إنها كل لا يقبل التجزيء، بالإضافة إلى أن كيفية تقويمها تنطلق منها؛ أي باستخراج أدوات الاشتغال منها تحديدا، لا اقتراض آليات ووسائل أُنتجت للنظر في تراث بعينه، ثم تَنزيلُها كرها على علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة عامة، وإذا لم يكن هناك تناسب بين الأدوات ومنقودها، رمى علم النحو بما ليس فيه، لأن "النماذج الغربية-في نظره- أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية، اللهم إذا كان الأمر يتعلق بالشعوذة، أن يدعي أننا بحاجة إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها"9.

إن مثل هذه المواقف والتصريحات تجر صاحبها لا محالة إلى الوقوع في خطأين منهجيين بارزين:

الأول: أن اللساني المعاصر لا يتردد مطلقا في القطع مع علم واللسانيات العربية الأصيلة، حتى وإن لم يكلفه ذلك النظر فيها؛ لأن عدم القدرة على النظر فيها أحد أسباب القطع معها.

الثاني: عجزه التام عن ابتكار آليات أو استخراجها من منقوده، مناسِبة لواقع ما ينقده بدل اقتراضها على حالها، دون تمحيصها ولا معاودة النظر فيها، وهذا الأمر في حقيقته أشبه- كما سبق ومثلنا لذلك- بمن اشترى آلة التزحلق الجليدي متوجها بها إلى شبه الجزيرة العربية، حتى إذا لم يستطع المَسير اتهم البيئة ورمالها.

المبحث الثاني: الجذور الأولى لتقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة

إن محاولة تقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة لم تبدأ أبدا مع اللسانيين المحدثين أو المعاصرين؛ سواء أ وقت اتصالهم باللسانيات العامة والوافدة الغربية منها تحديدا، أم بعدم ذلك، وإنما انطلقت مع فترة التقعيد للسانيات العربية الأصيلة؛ نحوا وصرفا وبلاغة وهلم جرا. فمع ظهور مدرستي البصرة والكوفة ظهر التقويم النحوي وإن كان بسيطا، واختيار المدرسة الثانية طريق الخلاف في عدد غير يسير من المسائل النحوية واللغوية، لأكبر دليل على أن عملية التقويم بدأت حينها؛ حيث إن مدرسة الكوفة وأصحابها "وجدوا البناء قائما مكتملا والطريق معبدة مطروقة، فلم يكن أمامهم إلا أن يختاروا بين أمرين: أن يقبلوا النحو البصري كما تلقوه عن شيوخ البصرة، ويقفوا من البصريين موقف التلاميذ متناسين بين النزعة البصرية العقلية والنزعة الكوفية النقلية، أو أن يكونوا أمناء على طابعهم النقلي فيخالفوا على البصريين في بعض الأصول التي يأباها هذا الطابع، وفي الفروع والمسائل المبنية على هذه الأصول. لقد اختار الكوفيون طريق الأصالة والخلاف"10.

إن مدرسة الكوفة11 عارضت درسة البصرة في عدد غير من القضايا والمسائل النحوية؛ إذ حاولت تقويم ما رأت-من جهتها- أنه يستحق ذلك، بناء على اهتمامها بالقراءات والرواية أيضا، وقد جمع معظم هذه المسائل الخلافية أبو البركات الأنباري (ت:577)، في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"12. غير أن ما يهمنا من هذا كله العملية التقويمية التي جاءت نتيجة هذا الخلاف بين المدرستين في أحايين كثيرة، بالإضافة إلى ما جاء بعدهما أيضا من محاولات تقويمية. ولعل أبرز محاولة وأجرأها على الإطلاق، ما جاء به ابن مضاء القرطبي(ت:592هـ) من تصنيف جديد للنحو العربي "بنفي نظرية العامل، وأضف إلى ذلك جانب آخر أكثر من هذا الجانب طرافة، وهو ما يعطي هذه النظرية من تنظيم أبواب النحو تنظيما جديدا لا يقوم على فكرة العمل والعامل"13.

9 عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، ط:3، 1993م، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ج:1، ص: 60.

10 تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-2000م، ص:37.

11 اعترض الكوفيون على جملة من المسائل النحوية والصرفية التي جاء بها البصريون قبلُ، ولعل من بين أهم من مثل الاتجاه الكوفي نذكر:

-أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي: (119هـ- 189هـ)-أبو زكرياء الفراء: (144هـ-215هـ)- خلف الأحمر(115هـ-180هـ) -أحمد بن يحي ثعلب(200هـ-291هـ) وهلم جرا.

12انظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

13 ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة، بدون سنة النشر، ص:49-50، (بتصرف).

إن هذا الاعتراض من لدن ابن مضاء على العامل، استقبلته اللسانيات العربية الحديثة مطلع القرن العشرين بتَرحاب كبير، ثم بنت عليه اعتراضها على علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة عامة، وإن حاولت في مواضع منه نقدَه وتبيان نقائصه من حيث اقتراحه لبدائل لا تتناسب والمناهج اللسانية الحديثة، لأن "ابن مضاء يعالج المسألة علاجا منطقيا أيضا، وإن كان قد بين فساد وجهة نظر النحاة. وقد تورط في كتابه في دعوى لا يمكن السماح بها وهي أن العامل النحوي هو المتكلم. فهو إن كان قد ألغى عاملا، فقد فرض عاملا آخر لا تجيزه الدراسات اللغوية الحديثة، لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه وإنما بحسب القواعد"14. ونستشف من هذا الكلام مسألتين أساسيتين:

الأولى: أن اللسانيات الحديثة تتفق مع ابن مضاء في حاجة علم النحو إلى تقويم من أساسه؛ غير أنها ترفض مطلقا ما جاء به بديلا لهذا التقويم، في نظر اللسانيات الوافدة.

الثانية: ولها علاقة مباشرة بسابقتها؛ وهي أن التقويم لا يكون نافعا إلا إذا خضع لمناهج الدراسات اللغوية الحديثة؛ سواء أ كان حديثا أم قديما، فيجب عليه أن يخضع للوافد من المناهج اللسانية، حتى يتسم بصفة العلمية، وهو من الأخطاء المنهجية التي تغرق فيها الساحة اللسانية النقدية العربية.

إذا سلمنا بأن عملية تقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة بدأت قديما مع نحاة الكوفة، لزمنا الآن البحث عن الكيفية التي جاء عليها هذا التقويم حديثا، تحديدا في وقت احتكاك الثقافة اللسانية العربية باللسانيات الوافدة ثم قبلها بقليل؛ حيث مهدت جملة من الأعمال15 المكتسية طابع الإصلاح لذلك، غير أنها تختلف عن اللسانيات العربية الوافدة، في كونها لم تلجأ إلى مناهج وأدوات غير عربية من أجل تقويم علم النحو والنظر فيه، حتى وإن رأت "أنْ يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية"16. وإنما انطلقت من الكيفية التقويمية نفسها المعتمدة في اللسانيات العربية الأصيلة للنظر في علم النحو وتقويمه17، وإن كانت النتائج في ذلك متباينة. وأضف إلى ذلك أن الداعي إلى الإصلاح والتجاوز، لم يختلف في شيء مع ما أقرته اللسانيات الوافدة كما سبق تبيان شيء من ذلك؛ حيث جاء الإصلاح بعدما "كان سبيل النحو موحشا شاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضا، ويزيدني من الناس بعدا، ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانا. ولكن أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة؛ أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"18 لتكون بذلك الكيفية التقويمية عند إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ومن حذا حوهما، شبيهة باللسانيات الأصيلة منهجا فقط.

وتبع شوقي ضيف إبراهيمَ مصطفى في تصوره تجاه العامل، وزادت حدة ذلك معه حتى صرح "بأن كل ما يتصوره النحاة عن عواملهم النحوية تصور باطل، وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مضاء، من أن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات، من رفع ونصب وجر، إنما هو المتكلم نفسه لا ما يزعمه من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف"19. إن نظر شوقي ضيف وإبراهيم مصطفى لا يختلف في شيء مع ما جاء به ابن مضاء قبل، حيث إنه "هاجم آراء النحاة في عدد من الأصول التي قامت عليها دراستهم للنحو، وكلها أصول ولدها ونماها استخدام المنهج المنطقي في هذه الدراسة: هاجم نظرية العامل وما تولد عنها، وهاجم العلل الثواني والثوالث والقياس وأخيرا التمارين غير العملية"20

14 تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء ط:2-1974م-1394هـ ، ص:23.

15 نقصد بذلك جانب من الدراسات أو الإصلاحات التي قصدت تقويم اللسانيات الأصيلة، والنحو منها تحديدا، بناء على ما استمدته من التراث اللغوي العربي نفسه، خاصة ما جاء به ابن مضاء القرطبي -كما سبق وبينا ذلك-. وهذا النوع من النقد أو التقويم بقي محافظا على الطابع العربي الأصيل دون خروج إلى اقتراض أدوات أو مناهج لدراسة التراث اللغوي العربي، ومن أبرز من مثلوا هذا الاتجاه إبراهيم مصطفى في مؤلفه "إحياء النحو". والناظر فيه يلاحظ أن إبراهيم مصطفى انطلق من قضية العامل نقدا وتقويما محاكيا ابن مضاء في ذلك، والأمر نفسه تقريبا نلمسه مع شوقي ضيف في مؤلفه "تجديد النحو"، دار المعارف، القاهرة، 2013م.

16 إبراهيم مصطفى، "إحياء النحو"، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م، الصفحة: "د" من تقديم الكاتب لا من تقديم طه حسين.

17 يمكن اعتبار كتاب "تجديد النحو" لشوقي ضيف أحد المؤلفات التي سارت على هذا النهج في تقويم النحو واللسانيات الأصيلة.

18 إبراهيم مصطفى، "إحياء النحو"، الصفحة: "أ".

19 ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة"، ت: شوقي ضيف، ص:7.

20 عبد الوارث مبروك سعيد، "في إصلاح النحو العربي"، دار القلم، كويت، ط:1- 1406هـ-1985م،ص: 48. لمزيد من الاطلاع على الحجج والأدلة التي جاء بها ابن مضاء للرد على كل الأسئلة التي قد تصدر من الرافضين لتصوره تجاه هدم نظرية النحو، يمكن الرجوع إلى صفحة ثمان وأربعين وما بعدها من كتاب عبد الوارث مبروك، فقد ذكرها مفصلة وناقش كلا منها على حدة. ويمكن العودة إلى كتاب: نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، لمصطفى بن حمزة؛ تجد أنه فصل الأمر تفصيلا دقيقا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:1- 2004م.

ويذكرنا رفض ابن مضاء العلل الثواني والثوالث والقياس وهلم جرا، برأي ابن حزم الأندلسي الذي "حمل على علل النحو؛ لأنها في رأيه فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وماعدا هذا فهو-مع أنه فاسد متناقض- أيضا كذب، لأن قولهم إن الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع بعد ذلك"21. من هذا كله يمكن أن نشرك ابن حزم مع ابن مضاء في ثورتهما على ما ذكر من أساسيات علم النحو بالشكل الذي هي عليه، وإن ظهر بحال أوضح مع ابن مضاء، حيث كانت دعوته صريحة إلى هدم نظرية العامل في النحو العربي وما يخدمها من قضايا.

ثالثا: تقويم علم النحو بين ابن مضاء القرطبي وشوقي ضيف

إن ما جاء به شوقي ضيف من إصلاح النحو وتجديده، لا يخرج عن كونه تنزيلا وتطبيقا لما بدأه ابن مضاء القرطبي، في مؤلفه المشهور "الرد على النحاة"، وإن بدا لنا لأول نظرة أن مباحث الكتابين من حيث ترتيب الأبواب وتصنيفها مختلفان، غير أن الأرضية المنهجية التي بنى عليها شوقي ضيف تجديده مستمدة من ثورة ابن مضاء على قضايا علم النحو الهامة عنده.

وللناظر أن يمعن النظر في المسائل الآتية، ويقارن بينها وبين ما بسطه ابن مضاء في رده على النحاة:

سبق وذكرنا أن شوقي ضيف قد أشاد بنظرة ابن مضاء إلى العامل إشادة كبيرة، ثم أعجب أكثر بجانب آخر تولد عن إلغاء العامل النحوي؛ إذ "يعطي هذه النظرية من تنظيم أبواب النحو تنظيما جديدا لا يقوم على فكرة العمل والعامل"22. وهذا الأمر استند عليه شوقي ضيف ليجعله متكأ يسمح له باقتراح تصنيف جديد للنحو وأبوابه. لقد بدأ شوقي ضيف مؤلفه "تجديد النحو" بمقدمة أبرز فيها سبب تأليفه هذا الكتاب، ومما ذكره من هذه الأسباب سبب رئيس يتمثل في "تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي حيث كان ذلك باعثا على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصفيه وتروقه وتجعله داني القطوف للناشئة. وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النحو وكل ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة..."23.

أ-وجوه التشابه بين "تجديد النحو" لشوقي ضيف و"الرد على النحاة" لابن مضاء

يشترك مؤلف "تجديد النحو" و"الرد على النحاة"، في مدخل عام من إنشاء شوقي ضيف في المؤلفين معا، ما دام الأول من تأليفه، والثاني من تحقيقه؛ حيث جاء مدخل "تجديد النحو" تحت عنوان "أسس تجديد النحو في الكتاب"24؛ ومن هذه الأسس في نظره:

-إعادة تنسيق أبواب النحو25.

-إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي؛ بإلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، وإلغاء عمل "أَنْ" المصدرية في المضارع مقدرة، ثم إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب26.

-الإعراب لصحة النطق.

-وضع تعريفات وضوابط دقيقة.

21 عمر أحمد مختار، "البحث اللغوي عند العرب"، عالم الكتب، القاهرة، ط:6- 1988م، ص:158. (بتصرف)

22 تقديم لشوقي ضيف من كتاب "الرد على النحاة" سبق ذكره، ص:50.

23 شوقي ضيف، "تجديد النحو"، ص:3. (بتصرف).

24 نفسه، ص:9.

25 شوقي ضيف، "تجديد النحو"، ص:11.

26 نفسه: ص:23، 24، 25.

-حذف زوائد كثيرة. ثم إضافات متنوعة27.

هذه الأسس الخمسة شكّلت الأرضية النظرية للكتاب كله-"الرد على النحاة"-؛ حيث عمد شوقي ضيف إلى جمعها وتبيينها في قرابة خمس وثلاثين صفحة في مدخل مؤلفه، والناظر فيها بإمعان يجدها عصارة الثورة المضائية28 والخطوط الكبرى التي انطلق منها ابن مضاء للرد على النحاة في كتابه كله، استثمرها شوقي ضيف في مؤلفه ثم بنى عليها تجديده، فكانت بمثابة أدوات جاهزة اقتحم بها التراث تقويما، لذلك لم تخرج فصول مؤلف "تجديد النحو" عن الأسس الخمسة التي أرساها شوقي ضيف في مدخل مؤلفه، والتي هي في أصلها ثوابت استمدها من ابن مضاء، فجاءت الفصول بعدها مقيدة في مجملها بهذا الإطار النظري المضائي.

أما أقسام الكتاب-"تجديد النحو"- الستة، فكانت بمثابة الجهد التطبيقي للشق النظري العام في مدخل الكتاب، والذي استمده شوقي ضيف من ابن مضاء، لتكتمل صورة التجديد كاملة بين التنظير والتطبيق. كما انطلقت هذه الأقسام تعالج مسائل النحو، بدءا من "نطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف"29. ثم "أقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه"30، مرورا بقسم "في المرفوعات"31 وقسم "في المنصوبات"32 وصولا عند قسم "تكملات"؛ فنبش فيها مسائل نحوية مختلفة، منها: صيغ الفعل، والعطف على فعل الشرط وجوابه، والممنوع من الصرف ثم عمل المشتقات وهلم جرا. كما ذُيّل الكتاب بقسم أخير أطلق عليه "إضافات"؛ فجمع فيه قضايا تنازعَ فيها علماء البلاغة والنحو معا، ومن ذلك: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وأنواع الجمل، ثم الجملة الأساسية33.

وبالعودة إلى مؤلف ابن مضاء "الرد على النحاة" نلمس فيه بوضوح ما ذكرناه قبل، من كونه أرضية نظرية لتجديد شوقي ضيف النحوي، حيث جمع-"الرد على النحاة"- خمسة فصول متباينة من حيث القضايا التي وقف عندها، فجاءت هادفة إلى غاية رئيسة وهي إلغاء العامل النحوي وما يتصل بها من قضايا، لذلك نجده انطلق في مؤلَّفه أول الأمر من "دعوة إلى إلغاء نظرية العامل"34، ثم فرع هذه الغاية العامة إلى أهداف لا تخرج في عموميتها عنها؛ فاعترض حينها على تقدير العوامل المحذوفة، وإجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة35، ثم الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات، والضمائر المستترة في الأفعال36، وهلم جرا. ثم خصّ الفصل الثاني كله في باب "التنازع"، فذكر فروعه وصورا منه37. ثم انتقل إلى باب "الاشتغال" فبين المؤلِّف رأيَه فيه وأحكامه، ثم مسائل فيه لأعلام من النحاة كالأخفش(ت:177) وسيبويه وهلم جرا.38 فانتقل إلى الفصل الرابع متناولا فيه مسألة الفاء السببية وجواز العطف والقطع معها، ثم الانتقال إلى واو المعية أيضا39. ثم اختتم الكتاب بفصل خامس، تعود مباحثه معظمها إلى ما جعله المحقِّق-شوقي ضيف- مدخلا للكتاب، فجاء الفصل داعيا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث بعد تبيين أقسامها، والقياس بإعطاء أمثلة للعلل الفاسدة، وإلغاء التمارين غير العملية ثم كل ما لا يفيد نطقا40. فذكرنا هذا الفصل من حيث إلغاء العلل الثواني والثوالث والقياس، وبيان فسادها بما جاء به ابن حزم الأندلسي كما سبق وبينا ذلك.

27 نفسه، ص:41،34،30،26.
28 نسبة إلى ابن مضاء القرطبي.
29 نفسه، ص:47.
30 نفسه، ص:85.
31 نفسه، ص:135.
32 نفسه، ص:163.
33 شوقي ضيف، "تجديد النحو"، ص:299 و233.
34 ابن مضاء القرطبي، "الرد على النحاة"، ص:76.
35 نفسه، ص:78 و82.
36 نفسه، ص: 88-90.
37 نفسه، ص: 94 إلى 101.
38 "الرد على النحاة"، ص: 103 إلى 113.
39 نفسه، ص:123 إلى 127.
40 نفسه، ص:130 إلى141.

ب- تقويم علم النحو؛ بين اللسانيين المحدثين والمعاصرين

إن الفارق بين كل من تقويم شوقي ضيف ومَن حذا حذوه في تقويم اللسانيات العربية الأصيلة من جهة، وتقويم اللسانيين المعاصرين في ثقافتنا من جهة ثانية، أن شوقي ضيف انطلق من أسس أرساها ابن مضاء القرطبي؛ بمعنى أدق انطلق من أسس أصيلة من الثقافة اللسانية العربية للنظر في اللسانيات العربية الأصيلة-مهما بلغت درجة اختلافها مع النحاة- في حين أن اللسانيات المعاصرة41 لم تسلك المسلك نفسه، حيث عمدت إلى مناهج مقترَضة وأدوات منقولة مناسِبة الأرضيةَ التي أُنتجت لأجلها، وفرضت فرضا على العربية. فشتان بين الاشتغال بوسائل أصيلة لتقويم اللسانيات العربية الأصيلة، وأن تنقل ما لم يأت قياسه قاصدا لغتك أو مناسبا لها.

ورغم كل ما جاء به شوقي ضيف وإبراهيم مصطفى وغيرهما، من رفض لأساسيات علمي النحو والصرف، يبقى ذلك-في نظرنا- أقرب إلى تقويم اللسانيات العربية الأصيلة تقويما موضوعيا من تقويم اللسانيين المعاصرين، المبني على قطيعة معرفية مع علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة عامة، دون عناء النظر فيها وتقويمها كما سبق تبيان ذلك، حتى وإن كنا نختلف مع شوقي ضيف وإبراهيم مصطفى ومن حذا حذوهما في معظم النتائج التي توصلوا إليها، إلا أننا نتقبل الكيفية التي قوموا بها علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة؛ بانطلاقهم من نموذج أصيل، ثم استنباط منه أدوات اشتغلوا بها في تقويمهم اللسانيات العربية الأصيلة، فكانوا أقرب إلى اللغة العربية وأنظمتها من غيرهم، ممن توسل أدوات غير أصيلة وقطع مع اللسانيات الأصيلة جملة دون معرفتها.

ويمكن استدعاء نظرة تمام حسان في هذا السياق، حيث يبدو أنه لم يخرج هو الآخر عن رأي ابن مضاء في حاجة علم النحو إلى التخلص من الشوائب العالقة به، وتحديدا في بداية أعماله اللسانية، ثم متبعا في ذلك كلاّ من إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف، غير أنه يختلف عنهما في رفضه لما جاء به ابن مضاء بديلا للعامل، "فأنشأ نظاما من القرائن النحوية التي تتعدد في نطاق الجملة، للكشف عن المعنى ورفضت فكرة العمل النحوي التي ربط النحاة بها إفادة الجملة حتى علقوا المعنى بالعلامة الإعرابية وقد علموا أن العلامة لا تكشف عن دلالة المقصور والمنقوص..."42. بالإضافة إلى أنه اختلف عنهما أيضا، بتقريب مناهج اللسانيات الوافدة والاستفادة منها أثناء تقويم النحو العربي واللسانيات العربية الأصيلة.

أما علاقة تقويم تمام حسان بتقويم اللسانيين المعاصرين، فيشترك معهم من حيث استفادته من مناهج اللسانيات الوافدة في تقويم مسائل من اللسانيات العربية الأصيلة، في حين أنه يختلف عنهم في كونه على دراية بتراثه، ليأتي تقويمه مؤسَّسا على المعرفتين اللسانيتين؛ الأصيلة والمنقولة معا.

الخاتمة

ومما سبق بسطه، نصل إلى أن نقد علم النحو أو تقويمه ليست مسألة حديثة ومعاصرة، برزت مع اللسانيين المحدثين مطلع القرن العشرين، وإنما هي عملية متجذرة في عمق تاريخ علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة عامة، ويمكن رد ذلك إلى مدرسة الكوفة وهي أول مدرسة نحوية خلافية؛ حيث اختارت بدورها طريق الاختلاف في مسائل كثيرة من علم النحو مع مدرسة البصرة المؤسِّس فعليا لهذا العلم، غير أن ذلك لم يكن بجرأة ابن مضاء في نقده علمَ النحو بعدها.

إن ثورة ابن مضاء على العامل، باعتباره العمود الفقري للنحو العربي، لم يكن مسألة هينة أبدا، وإنما كان بمثابة مسير جديد حاول شقّه للنحو العربي، مخالفا به ما كان سائدا في ثقافتنا اللسانية العربية قبلُ، بل وممهدا الطريق لمن جاء بعدُ، من لسانيين محدثين أيضا، من أمثال إبراهيم مصطفى، وشوقي

41 لقد سبق ووقفنا عند نموذج نقدي لساني معاصر في الثقافة العربية، في مقال بعنوان: "لسانيات التراث في ميزان مشروع مصطفى غلفان، كتاب اللسانيات العربية الحديثة نموذجا"، من ص:109 إلى ص: 132. والمقال نشر ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الباحثون العرب واللسانيات المعاصرة؛ دار ركاز، الأردن، 2022م، حيث عرضنا فيه الكيفية التي نظر بها مصطفى غلفان في اللسانيات العربية الأصيلة، ودعوته إلى القطيعة المعرفية معها دون عناء النظر فيها أو في جانب من جوانبها.

42 تمام حسان، "الخلاصة النحوية"، عالم الكتب، القاهرة، ط:2، 1425هـ- 2004م، ص:7.

ضيف، وتمام حسان، وغيرهم، ممن استمدوا من ابن مضاء جرأته لإعادة النظر في علم النحو، وإن كان ما جاء به شوقي ضيف، يتقاطع وابن مضاء في عدد غير يسير من مسائل علم النحو، ولا نجازف إن قلنا: إن ما جاء به شوقي ضيف في مؤلفه "تجديد النحو"، هو في حقيقته تنزيل وتطبيق لما اقترحه ابن مضاء في رده على النحاة، ومع هذا كله يمكن أن نصل إلى مجموعة نتائج هامة على رأسها:

-لا يمكن ردّ تقويم علم النحو والنظر فيه إلى اللسانيات العربية الحديثة والمعاصرة؛ وإنما يرجع إلى مدرسة الكوفة قبل، وإن كان تقويمها واختلافها لا يمس أسس علم النحو في شيء.

-يمكن اعتبار تقويم ابن مضاء النحوَ العربي أول تقويم جريء في تاريخ اللسانيات العربية الأصيلة، وهذا لا يعني أنه أول مقاربة تقويمية، وإنما يمكن عدّه أكثر المقاربات الأصيلة جرأة.

-تقويم شوقي ضيف علمَ النحو، لم يخرج في حقيقته وبصورته العامة عما اقترحه ابن مضاء قبله؛ حيث جاء اقتراح الثاني أرضية أساسة لاقتراح الأول، في شأن إعادة النظر في علم النحو العربي.

-تقويم علم النحو واللسانيات العربية الأصيلة، يفرض على الناظر معرفتها معرفة حقيقية؛ وهذه المعرفة تكون بمراعاة الخصوصية التداولية لعلم النحو، أو المجال التداولي الذي نشأ فيه.

-استحضار جانب التداخل الداخلي والخارجي لعلم النحو؛ والمقصود بذلك أن علم النحو في حقيقته متداخل داخليا مع علوم لغوية، وخارجيا مع علوم أخرى غير لغوية، لأن "اللسانيات العربية-في نظرنا- تنقسم إلى أصيلة ووافدة فقط، والأصيلة منهما تنقسم بدورها إلى قسمين: علوم لغوية محكَمة؛ وهي كل العلوم التي تتصل مباشرة باللغة، سواء من حيث أصواتها، أم من حيث بنية مفرداتها، أم من حيث تركيبها ودِلالتها، أم من حيث فقهها، أم بجوانب تتعلق بأصلها وهلم جرا. وعلوم مساعدة؛ وهي كل العلوم التي تداخلت مع العلوم اللغوية المحكَمة خدمة لها، ولا تتصل مباشرة باللغة؛ بحيث تكون متعلقة بمجالات أخرى مثل: المنطق والفلسفة وأصول الفقه والعروض، وغيرها من العلوم التي يمكن أن نطلق عليها العلوم المساعدة"[43].

لائحة المصادر والمراجع:

-إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961م.

-أحمد بن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة.(بدون تاريخ)

- إبراهيم عيشي، "مفهوم الخدمة في اللسانيات العربية الأصيلة؛ علم المنطق نموذجا"، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، ماليزيا، المجلد السابع، العدد الثاني، أكتوبر 2023م.

-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.

-تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-2000م.

-تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط:2، 1425هـ- 2004م.

-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء ط:2-1974م-1394هـ.

-شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، 2013م.

-طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط:2.

[43] إبراهيم عيشي، "مفهوم الخدمة في اللسانيات العربية الأصيلة؛ علم المنطق نموذجا"، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، ماليزيا، المجلد السابع، العدد الثاني، أكتوبر 2023م. يبرز هذا المقال تصورنا بشكل واضح للسانيات العربية الحديثة؛ سواء من حيث تقسيماتنا أم الجهاز المفهومي الخادم لهذه التقسيمات وهلم جرا.

-عبد الرحمن أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.(بدون تاريخ)

-عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، ط:3، 1993م، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

-عبد القادر الفاسي الفهري، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، دار توبقال- المغرب، ط:1986م.

-عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوسيع، ط:1-1998م.

-عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة المصرية، القاهرة ط: الأولى-1941م.

-عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط:1- 1406هـ-1985م.

- عمر أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط:6- 1988م.

-محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط: 1-2010م.

-محمود السعران، "علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:1962م.

-مصطفى بنحمزة، نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:1- 2004م.

- مؤلف جماعي، الباحثون العرب واللسانيات المعاصرة، دار ركاز، الأردن، 2022م.